CD/1594
7 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالـــة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة مـــن الممثل الدائم لباكستان إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نص بيان أدلـــى بـــه السيد شمشاد أحمد، وزير خارجية باكستان، فـــي معهد الدراسات الاستراتيجية في إسلام أبـــاد في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن "الآثار الإقليمية والدولية لمذهب الهند النووي"

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان الذي أدلى به السيد شمشاد أحمد، وزير خارجية باكستان، فـــي معـــهد الدراسات الاستراتيجية في إسلام أباد في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن "الآثار الإقليمية والدوليـــة لمذهـــب الـــهند النووي".

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع) منيـــر أكـــرم
السفير
الممثـــل الدائم

بيان أدلى به السيد شمشاد أحمد، وزير خارجية باكستان، في معهد الدراسات الاستراتيجية، إسلام أباد، في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
سيداتي وسادتي،

إن مذهب الهند النووي الذي أُعلن عنه في الشهر الماضي هو تطور منطقي للطموحات النووية التي ما برحت الهند تسعى إلى تحقيقها منذ استقلالها. فلقد طورت الهند خيارها النووي باعتباره مسألة اختيار وسياسة تتفق مع تصورها لذاتها منذ أمد بعيد، وهو أن تكون قوة مهيمنة إقليميا وإحدى دول العالم الكبرى. وعلى النقيض من ذلك، لم تمارس باكستان الخيار النووي إلا استجابة لمتطلبات بيئتها الأمنية. ومن السهل إدراك مدى عمق وثبات شواغل باكستان الأمنية.

وما فتئت الهند تناصب باكستان منذ استقلالها عداء مستحكما، إذ شنت علينا ثلاثة حروب وجزأت بلدنا في عام ١٩٧١. واستخدمت القوة العسكرية لاحتلال كشمير وحيدر أباد وجوناغاره منتهكة بذلك المبادئ الناظمة لاستقلال الهند وتقسيمها. وقد عمدت إلى ضم مملكة سيكيم المستقلة واحتلال إقليم غوا البرتغالي في عام ١٩٦١.

واليوم، تشن الهند حربا وحشية للقضاء على حق تقرير المصير لشعب إقليم جامّو وكشمير المحتل. وعلى الرغم من الدعاية التي تروجها الهند بشأن التهديد المزعوم الذي تمثله الصين، فإنها تنشر معظم قواتها العسكرية ضد باكستان. وتتمثل هذه القوات في جيش قوامه ١,٢ مليون مقاتل، وما يزيد على ٧٠٠ طائرة حربية، وأسطول بحري كبير.

وقد سعت الهند خلال السنوات الخمسين الماضية، بتصميم عنيد إلى إحياء حلم "أكهند بهارات" أو الهند الكبرى. وسعت إلى السيطرة على أطرافها وعلى منطقة المحيط الهندي برمتها، كخطوة أولى نحو تحقيق الاعتراف بمركزها كدولة عظمى.

وعلى النقيض من ذلك، كان شغل باكستان الشاغل هو ضمان سيادتها وسلامتها الإقليمية. فنحن لا نسعى إلى إقامة مناطق نفوذ ولا نؤيد ذلك. ولم يكن التوسع الإقليمي قط سياسة من سياساتنا، بل إنه مفهوم ينتمي إلى عصور بائدة.

وكانت القيادة الهندوسية الأصولية الحاكمة في الهند قد أعلنت، قبل تسلمها مقاليد السلطة، أنها سوف تجري تجارب نووية و"تجنِّد" أسلحة نووية. وهددت أيضا بشن هجمات على باكستان على امتداد خط السيطرة في كشمير.

وقد نُفذ أول هذه التهديدات في العام الماضي. وشهدت السنة التالية نشوب الأزمة على طول خط السيطرة في كشمير حيث يتواصل النزاع الفعلي، والآن أوجزت الهند أهدافها العسكرية في إعلان مذهبها النووي.

وعند تقييم الآثار، لا بد من إدراك طموحات الهند ودوافع باكستان. ومن الواضح أن برنامج الهند النووي مدفوع بالمركز الذي تطمح إلى تحقيقه وأن برنامجنا قائم على دوافع أمنية. ومن المؤسف أن أصدقاءنا لم يعيروا قط اهتماما كافيا للسبب الأصلي لانعدام الأمن والاستقرار في جنوب آسيا، ألا وهو قضية كشمير التي لم تحل والتي لا تزال تهدد المنطقة باحتمال حقيقي يتمثل في اتساع النزاع بين الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية.

سيداتي وسادتي،

إن طموح الهند إلى اقتناء الأسلحة النووية ليس سرا خافيا، وإن حاولت تغطيته في كثير من الأحيان بالخداع والرياء. فقد اقتنت في الستينات مفاعلا للبحوث ومرافق نووية أخرى دون إخضاعها للضمانات الدولية. ورفضت توقيع معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨. وأصرت على مشروعية إجراء "التفجيرات النووية السلمية". وعملت في غضون ذلك على تحويل الوقود النووي من برنامجها "المدني" لتستخدمه في تفجير جهاز نووي "سلمي" مزعوم في أيار/مايو ١٩٧٤. ومنذ ذلك الحين، وسّعت الهند نطاق مرافقها النووية غير المشمولة بالضمانات ومخزوناتها من المواد الانشطارية. وترافق تطوير الأسلحة النووية بتطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية، ولا سيما القذائف التسيارية.

أما الاجراءات التي اتخذتها باكستان في الميدان النووي وميدان القذائف فقد جاءت، في كل مرحلة، ردا على خطوات الهند التصعيدية.

وقد تمكنت باكستان، عن طريق برامج البحث والتطوير، من اكتساب القدرات الخاصة بتكنولوجيا الإغناء النووي والقذائف النووية، على الرغم من إجراءات الحظر والتقييد التمييزية. ولدينا الآن القدرات والإمكانيات للرد على خطوات الهند التصعيدية.

إلا أن سياساتنا اتسمت دائما بضبط النفس والمسؤولية. وقد سعينا إلى مراعاة الشواغل العالمية في مجال عدم الانتشار بل واستجبنا لها في واقع الأمر.

ففي عام ١٩٦٨، بينما كانت المفاوضات جارية بشأن معاهدة عدم الانتشار، كان اهتمام باكستان منصباً على الحصول على ضمانات أمنية إيجابية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي مقابل ذلك، كانت الهند مشغولة بتحدي النموذج النووي العالمي الذي كانت المعاهدة تسعى إلى تحقيقه.

ومنذ ذلك الحين، صدر كل اقتراح يتعلق بعدم الانتشار في جنوب آسيا عن باكستان. وفي أعقاب التجربة النووية الهندية التي أجريت في عام ١٩٧٤، اقترحنا في الأمم المتحدة، سنة بعد سنة، أن يتم اعتماد قرار لجعل جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وقد اقترحنا في عام ١٩٧٨ إعلانا مشتركا بين باكستان والهند نتعهد فيه بالعدول عن اقتناء أو تصنيع الأسلحة النووية. كما اقترحنا في السنة نفسها أن تقوم كل من باكستان والهند بتفتيش المرافق النووية لكل منهما.

وفي عام ١٩٧٩، اقترحنا الانضمام المتزامن من قِبَل باكستان والهند إلى معاهدة عدم الانتشار وموافقتهما المتزامنة على الضمانات الشاملة التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما اقترحنا إبرام معاهدة ثنائية أو إقليمية لحظر التجارب النووية في عام ١٩٨٧، وجعل منطقة جنوب آسيا خالية من القذائف في عام ١٩٩٤، وعقد ميثاق بعدم الاعتداء في عام ١٩٩٧.

ومن المؤسف أن هذه الاقتراحات التي كان الهدف منها إنشاء نظام غير تمييزي ومنصف لجعل منطقتنا خالية من الأسلحة النووية قوبلت برفض الهند وتجاهل المجتمع الدولي. بل إن الهند لاقت تشجيعاً على مواصلة برنامجها الخاص بالأسلحة النووية.

ولم تؤيد الدول الكبرى اتباع نهج إقليمي نحو عدم الانتشار إلا بعد سنة ١٩٨٩ حين غدا واضحا أننا اكتسبنا قدرة نووية. وحتى في ذلك الحين، لم تكد القوات السوفياتية تنسحب من أفغانستان حتى فُرضت علينا عقوبات. وهذا ما شجع الهند على المضي قدماً بخطى حثيثة في برامجها الخاصة بتطوير الأسلحة النووية والقذائف. وهكذا، قُضي على هدف عدم الانتشار في جنوب آسيا. ويقينا، لم يكن الخطأ خطأنا.

إن انتشار السلاح النووي في جنوب آسيا ليس من صنعنا ولا هو خيارنا، ولكنه بات الآن حقيقة واقعة لا سبيل إلى تجاهلها.

وقبل ثلاث سنوات، صوتت باكستان في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بينما صوتت الهند ضدها.

ولقد تعرض استقلالنا، لا بل بقاؤنا، لتهديد لم يسبق له مثيل في شهر أيار/مايو المشؤوم من عام ١٩٩٨.

فقد أدت تجارب الهند النووية إلى تغيير جذري في التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا. وكان السلام مهدداً. وكنا في مواجهة ابتزاز نووي. وطالبتنا القيادة الهندية بالإذعان للواقع الجديد، واقع تغير التوازن

الاستراتيجي. بل إنها ذهبت إلى حد التشكيك في مصداقية قدراتنا النووية. وقد أثار ذلك خطر وقوعها في خطأ في التقدير على نحو خطير ومفجع.

ولم نكن طرفاً في تحالف أمني ولا كان بإمكاننا الاعتماد على المظلة النووية للدول الكبرى. وأدركنا أننا كنا وحيدين في مواجهة الهند النووية.

ولم يكن لنا مناص من الرد. فقمنا بإعادة التوازن الاستراتيجي وتحقيق الردع النووي. ولسنا نشك في أن تجاربنا خدمت مصلحة السلام والاستقرار في جنوب آسيا.

إن الهند، وليس باكستان، هي التي أضافت البعد النووي إلى البيئة الأمنية المحفوفة بالمخاطر في منطقتنا.

وبذلك فقد قضت الهند بصفة نهائية على هدف جعل جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وكانت باكستان مضطرة إلى إجراء تجاربها النووية حفاظاً على مصداقية الردع النووي ضد الهند. وبعد إتمام التجارب، تصرفنا بقدر كبير من المسؤولية. وأكدنا على ضرورة منع حدوث سباق تسلح بالأسلحة النووية والقذائف. وأعلنا وقف التجارب النووية وقفا اختياريا وانفراديا. وأبدينا رغبتنا في امتناع الجانبين عن النشر الميداني للأسلحة النووية. وسعينا إلى وضع آلية لخفض المخاطر وإلى إبقاء الردع عند أدنى مستوى ممكن.

وما برحنا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن باكستان والهند يمكنهما ممارسة الردع النووي بأدنى مستوى ممكن. ولذلك، فقد وجدنا في بادئ الأمر ما يشجعنا في البيانات التي أعلنت فيها الهند عزمها على اتخاذ موقف "مصداقية الردع الدنيا". إلا أن الهند تعمدت ترك تفسير هذا المفهوم محاطا بالغموض. وأكد وزير خارجية الهند، جاسوانت سينغ، أن "مصداقية الردع الدنيا" هي مفهوم متغير لا ثابت من حيث "الزمان والمكان". وهكذا، كانت الهند تؤدي، من جديد، دور الذئب المتنكر في ثوب الحمل. ولم تلبث أن كشفت عن حقيقة طموحاتها النووية والعسكرية.

وبعد بدء حوارنا مع الولايات المتحدة الصيف الماضي، وضعت باكستان مفهوم العناصر الثلاثة المترابطة لتعزيز السلام والأمن في جنوب آسيا، وهي ضبط النفس وتثبيت الاستقرار في المجال النووي، وتحقيق التوازن في الأسلحة التقليدية، وحل النزاعات والخلافات القائمة. ونص هذا المفهوم بعبارات محددة تماما على نظام للامتناع الاستراتيجي يشمل منع سباق الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، وآلية لخفض المخاطر، واقتراحا لجعل الردع النووي عند أدنى مستوى ممكن.

وقد طرحنا مفهوم نظام الامتناع الاستراتيجي وناقشناه في حوارنا مع الولايات المتحدة على المستوى السياسي وعلى مستوى الخبراء. كما عُرض هذا المفهوم، بصفة رسمية، على الهند في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ومن الجلي أن المذهب النووي الذي أعلنته الهند يتنافى مع فكرة "مصداقية الردع الدنيا"، ومع مفهوم "نظام الامتناع الاستراتيجي".

إن مذهب الهند النووي يكشف عن هدف نيودلهي في اكتساب قدرات ضخمة في مجال الحرب النووية، وهي قدرات تتمثل في "ثالوث" مؤلف من زهاء ٤٠٠ سلاح من الأسلحة النووية المنشورة ميدانيا برا وجوا وبحرا. ولا تملك كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ثالوثا كهذا. وقد تتسم قوة نووية بهذا الحجم بالمصداقية، ولكنها مصداقية تتجاوز بالتأكيد "الحد الأدنى".

ولقد أكد إعلان المذهب النووي الهندي المخاوف التي طالما أعربت عنها باكستان للمجتمع الدولي بشأن طموحات الهند النووية. ومن شأن حجم ترسانة الهند النووية ونشرها الميداني أن يحولاها إلى قوة تهدد بتوجيه "الضربة الأولى" إلى باكستان والبلدان المجاورة الأخرى. ولا يمكن تصور أن الغرض من نشر هذا الحشد من الأسلحة هو الردع الصرف. أما إعلان الهند أنها "لن تكون البادئة في استعمال" الأسلحة النووية فليس إلا قناعا لتبرير قدرتها على توجيه ضربة ثانية وحيازتها لكمية ضخمة من الأسلحة النووية. وقد سبقت الإشارة أيضا إلى أن "عرض" الهند عدم المبادءة في استعمال الأسلحة النووية والامتناع عن استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ليس الغرض منه طمأنة باكستان أو غيرها، بل إنه يرمي بصفة أساسية إلى ضمان مركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية.

ويجب أن يدرك العالم تمام الإدراك الآثار الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل المترتبة على مذهب الهند النووي. فالهند تسعى إلى تطوير قدرات ضخمة في مجال الأسلحة النووية، إلا أن الغرض من ذلك ليس الحفاظ على "مصداقية الردع" ضد باكستان، وليس تحقيق الردع النووي ضد الصين. ذلك أن الهند لا تحتاج إلى حيازة ١٥٠ إلى ٤٠٠ رأس حربي لتحقيق "مصداقية الردع الدنيا" وهي لا تحتاج إلى قدرات نووية بحرية ومحمولة بالغواصات. ولا هي تحتاج إلى قوات تقليدية ضخمة برا وبحرا وجوا، بما في ذلك حاملات الطائرات، والطائرات القاذفة المتطورة.

ومن المؤكد أن غرض الهند ليس الردع. بل إنها ترمي، بخططها الخاصة بتطوير قوة تقليدية واسعة النطاق مقترنة بترسانة نووية ضخمة، إلى بناء قدرات عسكرية هجومية لا دفاعية.

إن الهند تسعى سعيا محموما إلى أن تحقق، خلال العقدين القادمين، هيمنة عسكرية كاملة في جنوب آسيا وما وراءها، والسيطرة على الخطوط البحرية، من الخليج الغني بالنفط في الغرب إلى مضيق ملقة في الشرق، وتسعى إلى منافسة الدول الكبرى على النفوذ في الساحة العالمية.

إن الأحلام العسكرية للقيادة الهندوسية الأصولية الحالية ما هي إلا مرآة لميثولوجيا الهند العدوانية التي سبق أن أشرت إليها. والأمور تبدو وكأن القيادة في نيودلهي تعيش في زمن غير هذا الزمن. فهي تساوي بين العظمة

والسطوة العسكرية، وتنسى أن العظمة في عالم اليوم تقوم بالدرجة الأولى على التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وليس على القدرة العسكرية.

إن أحلام العظمة هذه التي تراود الهند لا تشكل تهديدا لهذه المنطقة وللعالم فحسب، وإنما تهدد أيضا شعب الهند ذاته الفقير والمحروم.

فالبرنامج العسكري الذي تخطط له الهند سيكلف مبالغ طائلة. وتتباين تقديرات التكلفة تباينا كبيرا من ٢٠ بليون دولار إلى مئات البلايين من الدولارات.

وجدير بالذكر أيضا أن هذه النفقات الضخمة تضاف إلى النفقات العسكرية الطائلة التي ستتكبدها الهند بموجب اتفاقات التوريد الدفاعي المعقودة، مثلا، مع روسيا وفرنسا، واستمرار تعزيز قواتها التقليدية محلياً. وستترتب نفقات إضافية ضخمة على تصنيع مئات الرؤوس الحربية والقذائف، واقتناء قدرات الإنذار المبكر بالتوابع الصناعية، وتطوير المنظومات النووية البحرية والمحمولة بالغواصات.

إن تطوير الهند لهذه الترسانة النووية سيضطر باكستان إلى اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على مصداقية قدرتها على الردع النووي وقدرتها على الدفاع عن نفسها بالأسلحة التقليدية. وأحد السبل التي يمكن أن تتبعها باكستان هو الدخول في سباق تسلح بالأسلحة النووية والتقليدية مع الهند. وسيتطلب ذلك من باكستان أن تخصص موارد أكبر لأغراض الدفاع، مما يعني مواصلة النيل من أهدافها الاقتصادية والإنمائية.

وتقول إحدى النظريات الشائعة إن الهند ترمي من وراء حمل باكستان على تعزيز قدراتها العسكرية تعزيزاً كبيراً إلى تدمير اقتصادها. وتشبَّه هذه الحالة بحالة الاقتصاد السوفياتي الذي انهار نتيجة سباق التسلح أثناء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة. إلا أن وجه الخطأ في هذه النظرية هو افتراض أننا سنتبع مثال الهند العسكري كالخِرفان.

واسمحوا لي أن أقول بوضوح لا لبس فيه إن باكستان تستطيع أن تجد، وسوف تجد، السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على مصداقية الردع النووي ضد الهند دون الحاجة إلى مجاراتها قنبلةً بقنبلة وقذيفةً بقذيفة.

وبالإضافة إلى استثارة رد من باكستان، فإن خطط الهند قد تجبر أيضا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودولاً أخرى في آسيا – من الخليج إلى المحيط الهادئ – على الرد على ما تعتزمه الهند من تعزيز قدراتها العسكرية. وهكذا فإن تطبيق مذهب الهند النووي سيؤدي إلى زعزعة السلام والأمن في منطقة المحيط الهندي وما وراءها زعزعة شديدة.

كما أن مذهب الهند النووي سيتضارب مع الأهداف الرئيسية لنزع الأسلحة النووية وضمان عدم انتشارها، وربما يشمل ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة المواد الانشطارية.

وإذا ما طبقت الهند مذهبها النووي فإنها ستحتاج إلى تزويد قذائفها القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى برؤوس حربية نووية. وسترغب في مجاراة الدول النووية الأخرى بتطوير أسلحة نووية حرارية. وما لم تتلق الهند تصاميم الأسلحة النووية من مصادر خفية، فإنها ستحتاج إلى إجراء المزيد من التجارب على الأسلحة النووية لتحقيق قدرات النشر المتقدمة التي تصبو إليها. وقد لاحظنا، في هذا السياق، أن الهند لم تعدل حتى الآن عن الاستعدادات التي قامت بها في العام الماضي لإجراء تجارب نووية إضافية. ونأمل أن يضغط القيِّمون على نظام عدم الانتشار على الهند كي تعدل عن هذه الاستعدادات.

إن احتمال أن تجري الهند المزيد من التجارب النووية يثير الشكوك في باكستان إزاء مدى استصواب انضمامنا المبكر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ذلك أن باكستان ستُضطر، مرة جديدة، إلى الرد إذا ما أقدمت الهند على إجراء المزيد من التجارب النووية.

إن إجراء الهند مزيدا من التجارب النووية سيقوض تماما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك يجب أن تكون الأولوية الأولى للعالم هي الضغط على الهند، وليس على باكستان، كي توقع وتصدق على المعاهدة وتعدل عن الاستعدادات التي قامت بها لإجراء المزيد من التجارب النووية.

ومن الأمور التي تثير أيضا قلق باكستان بوجه خاص اعتزام الهند تصنيع ٤٠٠ أو أكثر من الرؤوس الحربية النووية. وستحتاج الهند إلى كميات هامة من المواد الانشطارية لبناء هذه القوة النووية الكبيرة. وفي هذه الظروف لا يمكن للهند أو لباكستان الموافقة على عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلا عن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية.

وتفيد تقارير أخرى أن الهند لديها من البلوتونيوم ما يكفي لصنع ٤٠٠ رأس حربي. وإن لم تكن لديها هذه الكمية فسوف تُضطر إلى التعجيل في إنتاج المواد الانشطارية في مرافقها المختلفة غير المشمولة بالضمانات بغية بلوغ المستوى المنشود من المخزونات.

وفي كلتا الحالتين، ستُضطر باكستان أيضا إلى زيادة كمية المواد الانشطارية في مخزوناتها للحفاظ على مصداقية قدرتها على الردع النووي ضد القوة النووية الهندية الكبيرة المتوقعة. ولذلك، فإن اتباع الهند مذهبها النووي سيوجه ضربة قاضية إلى احتمالات عقد معاهدة منشودة على نطاق واسع لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويتوخى المذهب الهندي أيضا الحفاظ على "قدرات عسكرية تقليدية فعالة للغاية" بحجة "رفع عتبة" النزاع التقليدي والنووي. وهذه الحجة، بطبيعة الحال، ما هي إلا تبرير لاحق لما تقوم به الهند فعلا من تعزيز شديد

لأسلحتها التقليدية. ومن شأن تنامي الاختلال في القدرات التقليدية أن يزيد من اعتماد باكستان على الردع النووي. وسيترتب على ذلك خفض وليس رفع "عتبة" إحتمال استعمال الأسلحة النووية في جنوب آسيا. ولكن الخيار ليس بيدنا وإنما بيد الهند.

ولا بد لي من تذكير البلدان التي عقدت اتفاقات لتزويد الهند بمنظومات أسلحة فتاكة ومتقدمة تكنولوجيا – مثل منظومات Mirage 2000 وSU-27 وSU-30 وS-300 ABM – يمكن نشرها جميعا بالشكلين التقليدي والنووي، بأنها تساهم في زعزعة استقرار جنوب آسيا. وستترتب على أعمالها نتائج سلبية بالنسبة لأمن باكستان ولرفاهية شعوب المنطقة بأكملها.

لقد وجهت باكستان انتباه الدول الكبرى والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي إلى المخاطر التي يثيرها مذهب الهند النووي الذي يحدد جغرافيا طموحات نيودلهي السياسية والعسكرية، النووية منها والتقليدية. ونحن نقدر مشاعر القلق التي أعربت عنها علنا بعض الدول، كما أعربت عنها، في دوائر خاصة، دول كثيرة أخرى إزاء نوايا الهند ونهجها في الميدان النووي والعسكري. ولا نعتقد أن أي دولة كبرى – حتى تلك الدول التي تزود الهند بالأسلحة لغرض الربح – تذهب إلى حد "الترحيب" بالمذهب الهندي أو إبداء "التفهم" له.

وردا على الانتقادات، لاحظ المسؤولون الهنود وبعض "أصدقاء" نيودلهي أن "المذهب" الهندي ما هو إلا "مشروع" مطروح للنقاش وليس سياسة رسمية. و"المذهب"، في حقيقة الأمر، هو تقرير صادر بتوافق الآراء عن المجلس الاستشاري القومي للشؤون الأمنية الذي شكلته حكومة الهند. وقام مستشار رئيس وزراء الهند لشؤون الأمن القومي بنشر هذا التقرير رسميا على الجمهور.

وكثيراً ما رأينا كيف قبلت بعض الدول الكبرى، دون أي تمحيص، تطمينات الهند الغامضة، على الرغم من نصيحة باكستان لها بتوخي الحذر. فقد حدث ذلك في الستينات عندما حذرنا من أن الهند ستحول الوقود سرا من مفاعل Cirrus غير المشمول بالضمانات. وفي عام ١٩٦٥، رفضت الدولتان العظميان سعينا في لجنة نزع السلاح في جنيف للتحذير من تفجير نووي هندي. وفي نيسان/أبريل من العام الماضي، قبيل أن تجري الهند تجاربها النووية، أبلغنا مبعوثون رفيعو المستوى من دولة عظمى أنهم أعجبوا بما أظهرته الهند من ضبط النفس.

ولا ينبغي أن ينخدع أصدقاؤنا، مرة أخرى، بحديث الهند المزدوج وسفسطتها. فخططها وأفكارها الخطيرة مكتوبة بالخط العريض ولا يستطيع العالم التغافل عنها. وستترتب على تجاهل أمارات السوء هذه عواقب وخيمة.

وتعتقد باكستان أن على المجتمع الدولي أن يرد على هذا "المذهب" بصورة متسقة وحازمة لوقف مخططات الهند الخطيرة الرامية إلى تصعيد التسلح النووي والتقليدي. وينبغي للمجتمع الدولي، بوجه خاص، أن يطلب من الهند طمأنة جيرانها والعالم بأنها:

أولا: لن تجري المزيد من التجارب النووية. وإلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تستطيع باكستان والهند تحويل الوقف الاختياري الانفرادي الذي اعتمده كل منهما إلى اتفاق ثنائي ملزم؛

ثانيا: لن تنشر أسلحتها النووية نشرا ميدانيا وستحتفظ بها في شكل غير منشور؛

ثالثا: لن تصنع مئات الرؤوس الحربية كما هو متوخى في "مذهبها" النووي؛

رابعا: لن تقوم بإنتاج أو حيازة مخزونات كبيرة من المواد الانشطارية تمكِّنها من بناء ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية في المستقبل. وينبغي، في هذا السياق، اتخاذ خطوات لتحقيق التوازن بين مخزونات الهند وباكستان المتباينة؛

خامسا: لن تسعى إلى إنشاء قوات نووية بحرية ومحمولة بالغواصات؛

سادسا: لن تسعى إلى اقتناء أو تطوير أو نشر منظومات للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، الأمر الذي من شأنه تصعيد تطوير ونشر الأسلحة النووية في المنطقة؛

سابعا: ستمتنع عن القيام بأي أنشطة في الفضاء تتصل بالشؤون العسكرية؛

ثامنا: ستقوم بمراجعة وتقييد خططها الرامية إلى اقتناء وتطوير الطائرات المتطورة والغواصات النووية وغير ذلك من منظومات الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا التي يمكن أن تزيد من حدة وسرعة سباق التسلح بالأسلحة النووية والتقليدية في المنطقة؛

تاسعا: ستعمل بشكل جدي على معالجة وحل القضايا المعلقة مع باكستان، ولا سيما النزاع المتعلق بجامو وكشمير، بدعم ومشاركة فعالين من المجتمع الدولي؛

عاشرا: ستدخل في مفاوضات مع باكستان لإنشاء "نظام للامتناع الاستراتيجي" في جنوب آسيا.

وفي سياق تشجيع الامتناع العسكري الإقليمي، ستشعر باكستان بتشجيع كبير لو أبدى المجتمع الدولي تأييده لاقتراحنا الخاص بإنشاء "نظام للامتناع الاستراتيجي" في جنوب آسيا.

وتماشيا أيضا مع أهداف منع سباق تسلح في هذه المنطقة، ينبغي للبلدان المشاركة في توريد تكنولوجيا الأسلحة المتطورة التقليدية والثنائية الاستخدام إلى الهند أن تضع حدا لإمداداتها ولهذا التعاون مع نيودلهي. ونناشد، في هذا الصدد، روسيا وفرنسا بوجه خاص.

وبغية تعزيز أهداف السلام والاستقرار في جنوب آسيا، وتلافي التهديد الذي تنطوي عليه خطط الهند النووية والعسكرية، تجري باكستان اتصالات ومشاورات نشطة مع المجتمع الدولي. وسنمضي في عقد هذه المشاورات في الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل ذات الصلة من أجل وضع نهج يحظى بموافقة واسعة النطاق لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي بسبب طموحات الهند السياسية والعسكرية التي كشف عنها مذهبها النووي.

- - - - -